تحققت خلال الجلستين الأخيرتين.. و20٪ قفزة بسيولة جلسة أمس إلى 51 مليون دينار

بعد تأكيد الترقية لـ «MSCI»..
«البورصة» تُحلّق بمكاسب 675 مليون دينار

لليوم الثاني «بيتك» و«الوطني» و«أهلي متحد» و«أجيليتي» و«زين» بصدارة الأسهم

شريف حمدي

لاتزال حالة من التفاؤل تعم أرجاء سوق الأسهم الكويتي للجلسة الثانية على التوالي، على وقع تأكيد انضمام بورصة الكويت لمؤشر «MSCI» خلال نوفمبر العام الحالي وهو ما سيترتب عليه جلب استثمارات أجنبية تقدر بـ 2,8 مليار دولار.

وجاءت جلسة أمس بعد تأكيد «MSCI» على أن تنفيذ إعادة تصنيف الكويت من أسواق مبتدئة إلى ناشئة في نوفمبر 2020، فيما كانت جلسة أول من أمس التفاؤلية استباقا لقرار «MSCI» وبناء على توقعات هيرمس.

وحققت القيمة السوقية مكاسب لافتة بنهاية جلسة تعاملات أمس، إذ بلغت 335 مليونا وكانت جلسة الثلاثاء شهدت مكاسب بمقدار 340 مليون دينار ليصل إجمالي مكاسب الجلستين نحو 675 مليون دينار لتصل القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى 29,51 مليار دينار بنهاية تعاملات أمس. وواصلت السيولة المتدفقة للسوق ارتفاعها بنهاية جلسة تداول أمس، إذ بلغت 51,7 مليون دينار ارتفاعا من 43,4 مليون دينار أول من أمس، علما ان جلسة الاثنين التي سبقت التأكيد على الترقية كان مستوى السيولة فيها 21,3 مليون دينار فقط. وتركزت السيولة أمس، ولليوم الثاني على التوالي حول الأسهم القيادية، حيث استحوذت 5 أسهم بنكية وخدمية هي بيتك والوطني وأهلي متحد وأجيليتي وزين على 66٪ من إجمالي السيولة بنحو 34,3 مليون دينار، تصدرها سهم بيتك بـ 10,7 ملايين دينار، تلاه سهم الوطني بـ 8,3 ملايين دينار، تلاه سهم أهلي متحد بـ 6,7 ملايين دينار، وأجيليتي بـ 5,6 ملايين دينار، ثم سهم زين بـ 3 ملايين دينار.

وأنهت مؤشرات البورصة تعاملات أمس على ارتفاع جماعي، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,4٪، مضيفا 81,2 نقطة لمكاسبه السابقة، ليصل المؤشر إلى 5669 نقطة.
- حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 0,3٪ محققا 13,5 نقطة ليصل إلى 4212 نقطة.
- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,1٪ بإضافة 58,5 نقطة لمكاسبه السابقة، ليصل المؤشر إلى 5179 نقطة.

تجدر الإشارة أن «MSCI» قرر تأجيل ترقية بورصة الكويت بسبب الآثار الضخمة التي أحدثها انتشار وباء كورونا عالميا على قدرة المستثمرين المؤسسين العالميين باستكمال أعمالهم المطلوبة قبل التنفيذ الكامل لدخول استثماراتهم.

وأكدت مؤسسة مورغان ستانلي آنذاك استيفاء الكويت لجميع متطلبات الترقية لمؤشر (إم.إس.سي.آي) للأسواق الناشئة، إلا أن التدابير الاحترازية التي اتخذتها العديد من الدول والشركات والمستثمرين المؤسسين حول العالم للحد من انتشار الفيروس حدت من القدرة التشغيلية للأطراف المتعاملة لإجراء التجهيزات اللازمة لدخول أسهم الشركات الكويتية في المؤشرات في مايو 2020.

وانطلقت رحلة ترقية بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة في شهر سبتمبر 2017 عندما أعلنت مؤسسة (فوتسي راسل) انضمام (البورصة) الكويتية إلى مؤشرها للأسواق الناشئة الثانوية.

وتأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وتقوم الهيئة بموجب القانون بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.د

8 أسهم على رادار «MSCI» بتدفقات 2,8 مليار دولار

علاء مجيد

أكد مؤشر مورغان ستانلي للاسواق الناشئة «MSCI»، ترقية بورصة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة في نوفمبر المقابل، حيث يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير قد تصل الى 2,8 مليار دولار، وذلك على 8 أسهم كويتية، ستنضم للمؤشر بالمرحلة الثانية من انضمام بورصة الكويت له، وهي كما يلي:

- احتل بنك الكويت الوطني الصدارة بوزن نسبي 46,85٪ وبتدفقات استثمارية متوقعة تقدر بـ 1,28 مليار.
- بيت التمويل للكويتي «بيتك» جاء ثانيا بوزن نسبي قدره 24,46٪ وبتدفقات نقدية 684,8 مليون دولار.
- جاء بالمرتبة الثالثة سهم «زين» بوزن نسبي 10,59٪ وبتدفقات نقدية قدرها 269,5 مليون دولار.
- في المرتبة الرابعة جاء سهم «اجيليتي» بوزن نسبي قدره 5,98٪ بتدفقات قدرها 167,4 مليون دولار.
- جاء بنك بوبيان في المركز الخامس بوزن نسبي 4,32٪ وبتدفقات نقدية متوقعة 120,9 مليون دولار.
- حلّ سادسا بنك الخليج بوزن نسبي يقدر بـ 3,2٪ وبتدفقات استثمارية أجنبية متوقعة 89,6 مليون دولار.
- شركة المباني حلّت بالمركز قبل الأخير بوزن نسبي قدرة 3,12٪ وبتدفقات قدرها 87,3 مليون دولار.
- في المرتبة الثامنة والأخيرة جاء بنك برقان بوزن نسبي 1,48٪ وبتدفقات قدرها 41,4 مليون دولار.

بعضوية 20 عضواً من مختلف الهيئات والوزارات

«التجارة» تشكّل اللجنة الوطنية لمواصفات التشييد

أحمد مغربي

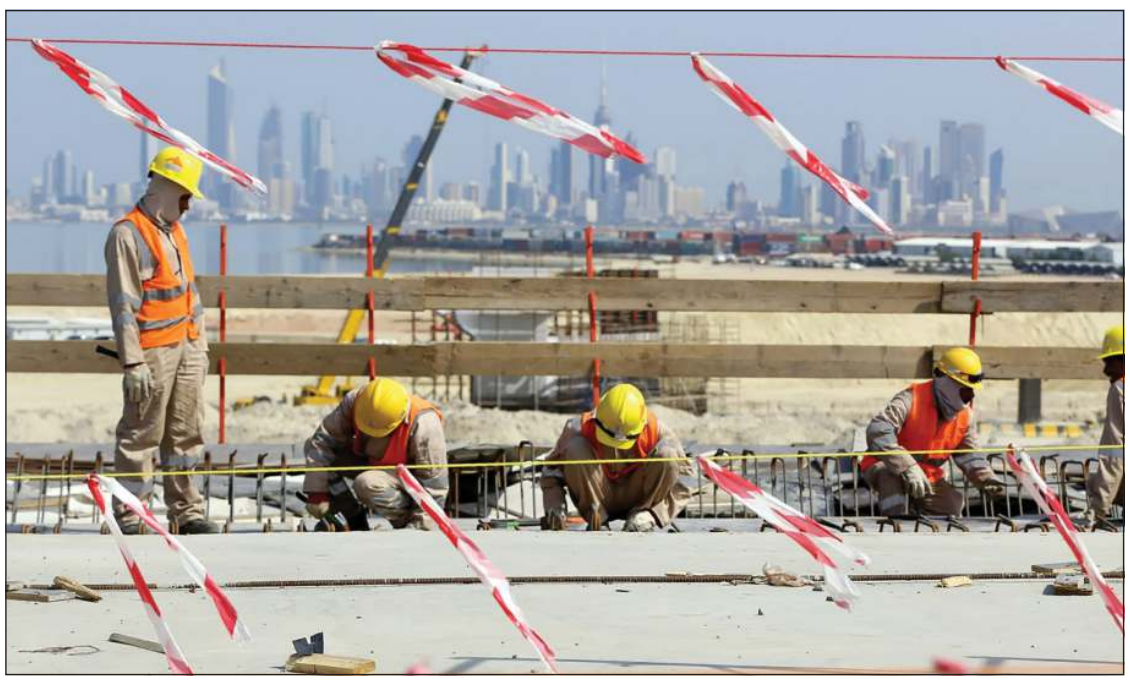

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا بتشكيل لجنة وطنية بالهيئة العامة للصناعة تسمى اللجنة الوطنية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء برئاسة نائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية، وبعضوية 20 عضوا من مختلف التخصصات والهيئات الحكومية والوزارات، وتم تسمية نائب رئيس اللجنة الذي سيكون ممثلا عن الهيئة العامة للصناعة بمنصب مدير إدارة المواصفات والمقاييس، كما ان مقرر اللجنة سيكون ممثلا عن الهيئة العامة للصناعة بمنصب مهندس مواصفات ومقاييس.

وجاء في القرار الوزاري الصادر من قبل وزير التجارة والصناعة خالد الروضان والذي حمل رقم (9) لسنة 2020 أن اللجنة تختص بتنفيذ عدد من الاعمال يأتي في مقدمتها وضع ومتابعة الخطط السنوية لمواصفات القطاع وتحديث المواصفات القياسية التي تقع ضمن مجال عمل اللجنة الوطنية والتي مر عليها أكثر من 5 سنوات ومتابعة تنفيذ البرنامج الزمني لخطة اللجنة سواء على المستوى المحلي أو الخليجي أو الاقليمي أو الدولي واقتراح تشكيل اللجان الفنية التي تختص بإعداد مشاريع المواصفات القياسية التابعة للجنة الوطنية طبقا للبرنامج المعتمد.

كما تقوم اللجنة وفقا للقرار بمتابعة أعمال اللجان الفنية وإعداد برنامج العمل التنفيذي لها، بما في ذلك فرق العمل المقترحة في الحالات الضرورية ومراجعة المشاريع النهائية للمواصفات ورفعها للجنة العامة للتوحيد القياسي لاستكمال اجراءات الاعتماد، والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات الممثلة في اللجنة الوطنية وحل المعوقات التي تواجهها اللجان الفنية والفرعية وفرق العمل وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة إن وجدت ومتابعة أعمال أمانة اللجنة الفنية الخليجية والدولية المناظرة والاطلاع والمتابعة لمواصفات التشييد ومواد البناء الدولية التي تصدرها اللجان الفنية للمنظمات الدولية والإقليمية سواء من خلال المشاركة في اجتماعات اللجان الفنية الدولية والإقليمية، لأخذها بالاعتبار عند اعداد المواصفات الوطنية والإقليمية وللاطلاع على آخر المستجدات في مجال المواصفات القياسية للتشييد ومواد البناء الدولية والإقليمية لأخذها بالاعتبار عند وضع التشريعات الوطنية.

هذا، وتشمل عضوية اللجنة كلا من ممثلين عن الهيئة العامة للصناعة بمناصب رئيس قسم المواصفات وقسم مختبر مواد البناء وقسم المواصفات، بالاضافة الى ممثلين من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وممثل عن غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الصناعات الكويتية وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن وزارة الدفاع وممثل عن جامعة الكويت ووزارة الاشغال وبلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة ووزارة الكهرباء والماء وجمعية المهندسين والإدارة العامة للإطفاء والإدارة العامة للجمارك.

وحول النظام الداخلي لعمل اللجنة جاء في القرار انها تعقد اجتماعها خارج أوقات الدوام الرسمي بعد موافقة الرئيس أو نائب رئيس اللجنة وفي الزمان والمكان الذي يحدد بدعوة من مقرر اللجنة ويعتمد رئيس اللجنة محاضر الاجتماعات أو نائب رئيس اللجنة في حالة عدم حضور رئيس اللجنة بعد أخذ ملاحظات الأعضاء، على أن تعرض على اللجنة للإقرار في الاجتماع التالي مباشرة، ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه.

ويجوز لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة عضو واحد فقط من الجهة التي يمثلها أكثر من عضو وذلك حسب موضوع الاجتماع، وللجنة حق الاستعانة بمن تراه مناسبا أو من الموظفين بالجهات الممثلة في اللجنة وغيرهم ويكون لهم حق حضور الجلسات والمناقشات وإبداء الرأي دون حق التصويت، ويجوز لرئيس اللجنة مخاطبة الجهة لترشيح عضو بديل في حال تغيب العضو الحالي ثلاث اجتماعات متواصلة، ودراسة الشكاوى التي ترد إليها من ذوي الشأن فيما يتعلق بإخلال الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة المعنية بالتزاماتها في هذا الشأن، وتقوم اللجنة برفع توصية إلى وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة لاعتمادها.

وتحدد اللجنة مكافأة سنوية لرئيس وأعضاء اللجنة على النحو التالي: رئيس اللجنة (2000 دينار) كل عضو من أعضاء اللجنة (1500 دينار).

سواء بالرفض أو القبول لحسم الجدل الحالي بالسوق العقاري حول هذه القضية

«اتحاد العقاريين» يطالب مجلس الوزراء بسرعة البتّ في إيجارات أملاك الدولة

طارق عرابي

قيس الغانم

أعرب أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم، عن أمله في أن يسارع مجلس الوزراء الكويتي بإقرار التوصيات التي قدمتها عدد من وزارات الدولة بشأن آثار الاجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد على عقود الانتفاع بأملاك الدولة، والتي تم التوافق عليها مؤخرا بين عدد من الجهات الحكومية فيما يتعلق بالايجارات الشهرية للعقارات المتضمنة في هذه العقود.

وشدد الغانم في تصريح خاص لـ «الأنباء»، على ضرورة إسراع مجلس الوزراء بإصدار قراره سواء بالموافقة أو الرفض، وذلك للقضاء على البلبلة السائدة في السوق العقاري الكويتي حاليا، ولحسم قضية الايجارات الخاصة بأملاك الدولة بشكل رسمي، حتى تتضح الصورة أمام كافة الملاك والمؤجرين بالسوق ولحسم الجدل الدائر حاليا في هذا الخصوص.

وقال إن مجلس الوزراء كان قد أصدر قرارا حمل الرقم 615 نص على أن يتم توجيه الوزارات والجهات الحكومية نحو إعفاء المستأجرين المتعاقدين معها من القيمة الإيجارية أو رسوم تراخيص الانتفاع بالوحدات أو الأسواق العامة وغيرها التي تم وقف نشاطها كإجراء احترازي لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وذلك خلال الفترة التي يتم فيها تطبيق تلك الاجراءات على الا يمتد ذلك إلى ما بعد تلك الفترة، مع مراعاة التحقق من قبل كل جهة من تطبيق الإغفاء على المستأجرين.

جدير بالذكر ان مجلس الوزراء كان قد شكل فريقا قانونيا في 16 مارس الماضي برئاسة الأمين العام المساعد لأمانة الشؤون القانونية بمجلس الوزراء لدراسة الاوضاع الاستثنائية الناتجة عن إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، ثم اطلع في 5 مايو الماضي على مذكرة الفريق القانوني حول الآثار القانونية للاجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار الفيروس على عقود الانتفاع بأملاك الدولة الخاصة، والذي انتهى رأيه إلى انه يجوز لمجلس الوزراء بحسبانه المهيمن على مصالح الدولة، وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الأمير، توجيه الوزارات والجهات الحكومية نحو إعفاء المستأجرين المتعاقدين مع أملاك الدولة من القيمة الإيجارية أو رسوم تراخيص الانتفاع بالوحدات أو الأسواق العامة وغيرها، والتي تم وقف نشاطها كإجراء احترازي لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وذلك خلال الفترة التي تم فيها تطبيق إجراءات الإغلاق الحكومي.